أعلن البنك الدولي أن "أزمة الحكم" الأساسي "من مشاكل التنمية في الولايات المتحدة الأمريكية (البنك الدولي 1989: 60–61). منذ ذلك الحين، كما يلاحظ ناندا (2006: 269)، "" الحكم الرشيد ". قد تولى حالة تعويذة للوكالات المانحة بالإضافة إلى البلدان المانحة. وقد ركز التزام إعلان باريس لعام 2005 ب "الملكية الوطنية" اهتمام الوكالات المانحة على الحكم الرشيد. كما يلاحظ شركاء التنمية] إلى التفكير في] DPS هيدن (2008: 267)، "من خلال توجيه دعم الميزانية المباشرة للحكومات الشريكة، تضطر الحكم كجزء لا يتجزأ من طريقة عملهم". ترى مؤيدو أجندة الحكم الرشيد كهدف يستحق ليس فقط في حد ذاته، ولكن أيضا كوسيلة لتأثير مجموعة متنوعة من النتائج الأخرى، في البلدان التي تحكمها بشكل سيء، البيروقراطيون الفاسدين والسياسيون الذين يعيقون جهود التنمية التي تعيقها بقوة عن طريق سرقة مساهمات المساعدات أو تؤدي إليهم في أنشطة غير منتجة. أقل وضوحا ولكنها غير مسؤولة من الحكومات غير المسؤولة عن مواطنيها ومع البيروقراطيات غير الفعالة والمؤسسات الضعيفة غير راغبة أو غير قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات مؤيدة للنمو والضعفاء. أشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان ينبغي أن يكون الحكم .(UN 1998) "إلى أن "الحكم الرشيد ربما يكون العامل الأكثر أهمية في القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الرشيد في مركز السياسة الإنمائية: لا ينبغي للمانحين تقديم الدعم الإيجابي فقط لإصلاحات الحكم في البلدان المستفيدة من المساعدات، ولكن ينبغي أيضا تحفيز الحكم الأفضل من خلال مراعاة جودة الحكم في القرارات المتعلقة بتوزيع المساعدة الخارجية. يركز الأدبيات الكبيرة ذات الصلة على تدابير وتقييم جودة الحكم في بلدان معينة وقلبي (انظر، على سبيل المثال بيزانسون 2003؛ في حين أن هيئة أخرى مهمة من العمل تعالج العلاقة بين الحكم والنتائج الرئيسية مثل النمو الاقتصادي (انظر البنك الدولي 1989؛ خصوم جدول أعمال الحكم الرشيد، يثير تحديات قوية. وخاصة في البلدان المستفيدة من المساعدات بأن استخدام معايير الحكم في تخصيص المساعدات الأجنبية يقدم بفعالية الشروط السياسية ويفرض النماذج الليبرالية الغربية إلى أن أجندة الحكم الرصاص هي دليل سيئ للسياسة لأنها مخصصة، (2004) Grindle ؛ يشير2006 Nanda للديمقراطية (انظر وليس مع ذلك بمشكلات التسلسل والتنمية التاريخية (انظر أيضا كشك 2011). على طول خطوط ذات صلة، أندروز (2008: 380) تلاحظ أن النماذج السائدة من فعالية الحكومة هي "مثل إخبار البلدان النامية بأن الطريقة التي يجب تطويرها هي أن تصبح متطورة" وأن "أفضل نموذج في اتجاه واحد" للحكم يتجاهل التباين المؤسسي عبر الدول الحكومية الحكومية (انظر بريتشيت و كما يثير الجسم النشط من الأبحاث أسئلة حول التأثير السببي لجودة الحكم بشأن النتائج المختلفة، على .(Woolcock 2004 الرغم من أهمية نقاش الحكم الرشيد إلى سياسة التنمية الدولية، لا يزال هناك ارتباك كبير بشأن سؤال أساسي: ما هو الحكم، فشل عدد قليل من مناقشات الحكم في ملاحظة هذا الغموض التعريفي (انظر، معظم الدراسات التي تنتقل ببساطة عن طريق تحديد أنه "لا يوجد تعريف متفق عليه" (2009: 439) Keefer تعريف واحد بين الكثان: في واحدة من مناقشات أكثر تباين لهذا، يلاحظ للحكم "، تركز مراجعته على الأدب الذي يربط التنمية الاقتصادية مع حقوق الملكية الآمنة والصوت والمساءلة، هذه الدراسة لديها وغيرها من المراجعات للأدب: بدلا من (2009) Keefer اثنين من أجزاء ذات صلة. أول العناوين الأولى التي تخطت بها "التعسفي" تحديد تعريف واحد، فإنه يوفر مراجعة منهجية ومقارنة تعريفات العمل للحكم الرشيد من مؤسسات المانحين، والأصوات الرئيسية في مناقشة الحكم الرشيد (سانتيسون 2001: 4–6؛ يحدد المراجعة سبعة مكونات أساسية تم إبرازها في تعريفات عمل الحكم الرشيد ويناقش كيفية تختلف هذه التعريفات المستخدمة في الاستخدام من حيث التركيز على هذه المكونات، هذه المكونات هي: الديمقراطية والتمثيل وحقوق الإنسان وسيادة القانون والإدارة العامة الفعالة والفعالة والشفافية والمساءلة والأهداف التنموية ومجموعة متفاوتة من السياسات والبرامج الاقتصادية والسياسية المحددة والسياسية المحددة. الجزء الثاني من الدراسة يبني أول من جعل حججتين ذات صلة.

Summarized by © lakhasly.com